والمكان م

واسم الزمان والالة على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم
يخرج اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام
به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق
وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل
موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرد تحويل
الصفة المشبهة الى الفاعل كحاسن وضايق عند قصد النص
على الحدوث فالحاق العرد بالاعم الاغلب بالنا وبل اولى قال الرضي
والذي ارى ان الصفة المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث
في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما
فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سوى كان في بعض
الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين كما
كان في اسم الفاعل وهو عليه استعماله للحدوث ومن ثم تحويل الصفة
عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكم والاولى ان
يقول هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن
مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض
ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه
في زمن جاز ان يكون الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الا ان يقوم
دليل على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا او سيصير
حسنا او هو الان حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا كما
ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار هو الذي غر حتى
قال من قال على معنى الثبوت قوله وصيغتها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع ليست بقياسية
كاسم الفاعل والمفعول كحسن وصعب وشديد وتجي في

معربة

في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء الالوان
والحلي منها قياسية كاسود وابيض واد عج على وزن افعل
قوله وتعمل عمل فعلها وهو الرفع لان فعلها لازم وانما عملت وان لم
تكن صيغها الفعل لانها شابهت اسم الفاعل كما ذكرنا وقوله
مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة
على معنى الاطلاق فكيف يشترط الزمان وايضا عملها الرفع وهو
لا يشترط في عمله الزمان واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة
فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله
وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام ومجردة يعني لا
تخلو من ان تكون باللام او مجردة وهذه قسمة حاصرة وانما لم
يقسمها باعتبار بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام
اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام
هاهنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ومعمولها المذكور
بعدها يكون مضافا وباللام ومجردا عنهما يعني لا يخلو
من احدها وهذه قسمة حاصرة وهذه ستة حاصلة من ضرب حالي
الصفة في ثلثة احوال المعمول هي الصفة باللام مع الثلثة من اقسام
المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة والثلاثة المعمول في
كل واحد منها اي من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجرور
صارت ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة قوله فالرفع
اي في معمول الصفة على الفاعلية وهو الاصل والنصب فيه على التشبيه
بالمفعول في المعمول المعرفة كما سبق بيانه في باب الاضافة وعلى التمييز
في المعمول النكرة كما يجي بيانه ان شاء الله وهذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل على التمييز في الجميع وقال بعض النحويين على التشبيه
بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل والجر على الاضافة اي اضافة